العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد العام ٢٠١٥

Iraqi-Kuwaiti relations after ٢٠١٥

م.م. سارة عبد الكاظم جواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

sarah@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/٣/٣ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٥/٢٢

تاريخ النشر ٣٠ /٢٠٢٥/٧

الملخص:

تميزت العلاقات العراقية ـ الكويتية بالعديد من المشكلات بحكم القرب الجغرافي والاختلاط الاجتماعي بينهما ، وتصاعد التوتر في العلاقات بين البلدين بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية بسبب مشكلات الحرب وقضية الحدود ومشكلة الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، وشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، وما أعقب ذلك من تأسيس نظام سياسي ديمقراطي ساهم في إعادة صياغة العلاقات بين البلدين.

الكلمات المفتاحية

الحدود ، ميناء مبارك ، المشكلات ، التعويضات ،ميناء الفاو الكبير

Abstract:

Iraqi–Kuwaiti relations have been marked by numerous problems due to their geographical proximity and social intermingling.

Tensions in relations between the two countries escalated after the end of the Iran–Iraq War due to the problems of war, the border issue, and the problem of the Iraqi invasion of Kuwait in ١٩٩٠. After ٢٠٠٣, Iraq witnessed a turning point in relations between the two countries, and the subsequent establishment of a democratic political system that contributed to reshaping relations between the two countries.

Keywords: Border, Mubarak Port, problems, Compensation, Grand Faw Port

المقدمة:

شهدت العلاقات العراقية . الكويتية توترات سياسية منذ العهد العثماني، فقد كانت الكويت قضاء تابعاً لولاية البصرة ، وحتى بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ لم تشهد العلاقات العراقية . الكويتية استقراراً، وبحكم الجوار الجغرافي بين العراق، والكويت، والتاريخ المشترك من اللغة، والدين، والعادات، والتقاليد بينهما

وتوجت هذه المشكلات بأن جعلت من الصعب الحديث عن قطيعة مع دولة جارة ويربطها بالعراق كل هذه الاواصر، ولذلك جاءت الدعوات العراقية مفصحة عن رغبتها بضم الكويت الى العراق كجزء منه، إلا ان هذه الدعوات كانت بداية الخلافات التي أدت الى توتر العلاقات العراقية الكويتية، وهناك عدة قضايا تحول دون تطوير العلاقة بين البلدين من اهمها هي قضايا التعويضات والديون والأسرى المفقودين الكويتيين والمشكلات الحدودية التي تعد من اهم العوائق في تطوير العلاقة بين البلدين ،اذ ان لكل دولة في

العالم حدوداً سياسية تحد نطاق اقليمها وسيادتها ولتلك الحدود أهمية سياسية اذ تمارس الدولة سيادتها داخل تلك الحدود، ومن ثم فان عدم تحديد تلك الحدود بين الدول يؤدي الى نزعات دولية فيما بينها بشان تلك الحدود، لا سيّما اذا كانت تلك المناطق ذات أهمية استراتيجية، وامنية، واقتصادية

بأنشاء ميناء مبارك في موقع يوقع الضرر بالعراق سياسياً، واقتصادياً ، وان مستقبل العلاقات بين العراق والكويت لا يمكن ان تأخذ منحاً ايجابياً مالم تحل القضايا المعلقة بين البلدين واهمها ميناء مبارك .

أهداف البحث

يهدف البحث الى دراسة العلاقات العراقية . الكويتية بوصفها من اكثر علاقات العراق تأزماً بدول الجوار، وتحاول هذه الدراسة الوقوف على احداث الماضي من اجل الاستفادة منها في المستقبل، كما انها تقف على القضايا الخلافية التي من شانها ان تعيق تطور هذه العلاقة، ومعرفة مدى تأثير ميناء مبارك على الموانئ العراقية.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من تساؤلات عدة:

١. الجذور التاريخية للعلاقات العراقية ـ الكويتية .

٢. اهم المعوقات التي تقف بوجه تطور العلاقة بين البلدين بشكل إيجابي .

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان استقرار العراق واستعادة مكانته الدولية كدولة فاعلة ، يتطلب إقامة علاقات ثنائية تعاونية مع دول الجوار الإقليمي ولا سيّما الكويت.

هيكلية البحث

في ضوء هيكلية البحث قُسم البحث على محورين خصص المحور الأول: لدراسة طبيعة العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد العام ٢٠٠٣، اما المحور الثاني: فقد ركز على اهم التطورات التي حدثت بين البلدين بعد العام ٢٠١٥، فضلاً عن المقدمة، والخاتمة .

منهجية البحث

اعتمدت منهجية البحث على المنهج التاريخي في سرد العلاقات العراقية . الكويتية، واعتمدت على المنهج الوصفي، والتحليلي

المحور الأول

جذور العلاقات العراقية– الكويتية حتى العام ٢٠١٥

واجهت العلاقات العراقية–الكويتية منذ عقود طويلة توتراً ملحوظا ، اذ لعب التقسيم الإداري للدولة العثمانية التي حكمت الولايات العربية (١٥١٦. ١٩١٦) دوراً في ذلك، وفرضت وضعاً ادارياً وجغرافياً على الكويت واغلب الساحل الشرقي للجزيرة العربية، تخضع لولاية البصرة لتضم الى جانب ولايتي بغداد والموصل في العهد العثماني [١].

برزت أهمية الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لموقعها المتميز واهميتها التجارية، مما جعلها مسرحاً للتنافس الدولي، لذلك اتصل حاكم الكويت الشيخ مبارك

الصباح، بالدول الكبرى يطلب الحماية، وكان الشيخ لا يثق بالدولة العثمانية نظراً لتغيير مواقفها وتقلبها [٢].

انهارت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وانسلخت الولايات العربية عنها ظهرت كيانات سياسية جديدة ارتبطت بتحالفات وعلاقات تعاهدية مع بريطانيا بشكل رئيس، وقعت الكويت مع بريطانيا في عام ١٨٩٩ اتفاقية، وأصبحت بموجبها محمية بريطانية [٣]، وبموجب هذه الاتفاقية لم تتنازل الكويت عن حق التصرف في أراضيها، ان الحكومة البريطانية حينما أقدمت على عقد هذه الاتفاقية مع الكويت، انما كانت تتفق مع كيان له شخصيته الثابتة واستقلالها عن الدولة العثمانية [٤].

بعد تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، وضعت أسس الدولة العراقية بعد تشكيل المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤، اذ قام الملك فيصل بزيارة لواء البصرة، فصرح بان الأراضي التي كانت تحت السيادة العثمانية يجب ان تعود الى لواء البصرة، وهي منطقة شط العرب وراس الخليج العربي ضمن دولة واحدة ويعد هذا اول تصريح رسمي من قبل الحكومة العراقية بعودة الكويت الى العراق [٥].

بعد تولي الملك غازي الحكم عادت الدعوات العراقية للمطالبة بضم الكويت الى البصرة مرةً أخرى، حيث أسس الملك غازي إذاعة خاصة في قصر الزهور تنادي الكويت بالاتحاد مع العراق، او ضمها بالقوة المسلحة في حال فشل الاتحاد بالوسائل السلمية، وحاول العراق اقناع الحكومة البريطانية بضم الكويت الى أراضيه الا انها رفضت ذلك وانتهت محاولات غازي بعد مقتله في ٤ نيسان ١٩٣٩ [٦].

بعد ثورة عام ١٤ تموز ١٩٥٨ وإعلان النظام الجمهوري في العراق ازدادت مخاوف البريطانيين من العراق نحو ضم الكويت ، مما دفع الجانب البريطاني الى عقد اتفاقية

جديدة مع امير الكويت عبدالله السالم الصباح يُمنح بموجبها الكويت الاستقلال في ١٩ حزيران عام ١٩٦١ ، وقد اعترضت الحكومة العراقية على عقد هذه الاتفاقية مع الجانب الكويتي، بوصفها أن الكويت لم تكن محمية بريطانية في السابق وهذا يمس الحقوق الشرعية لسيادة أراضي وشعب العراق وان هذه الاتفاقية اكدت تبعية الكويت لبريطانيا [٧]، ولكن الغيت هذه الاتفاقية في ٢٠ حزيران عام ١٩٦١، ثم أصدرت الحكومة العراقية مذكرة في ٢٦ تموز عام ١٩٦١ تضمنت ان الكويت جزءاً من العراق بعدّها قضاء عراقي تابع للبصرة [٨].

بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط عام ١٩٦٣، واستلام عبد السلام محمد عارف الحكم عام (١٩٦٣ . ١٩٦٦) حكم العراق بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والكويت تميزت بالاستقرار واعتراف العراق باستقلال الكويت على امل التفاوض معها من اجل ضمان منفذ بحري للعراق على الخليج العربي، وقام وفد كويتي بزيارة العراق برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح بصفته وزيراً للخارجية وانتهت الزيارة بتوقيع اتفاق مشترك بين البلدين في ٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣، كان من اهم بنوده هو اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة ، وتعمل الحكومتان على إقامة تعامل تجاري وثقافي بين البلدين [٩] .

بعد وفاة الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦ وتولي أخيه الرئاسة عادت العلاقات العراقية_ الكويتية الى التوتر من جديد ، اذ حاول عبد الرحمن عارف اثارة ازمتين مع الكويت الأولى عندما اجتاحت قوات عراقية جزيرة بوبيان عام ١٩٦٦ احتجاجاً على المفاوضات الجارية آنذاك بين ايران والكويت لتقسيم المجرى القاري بينهما من دون مشاركة العراق فيه، والثانية حدثت عام ١٩٧٦عندما بادرت الحكومة العراقية الى توجيه انذار رسمي الى الحكومة الكويتية تطلب

فيه انزال العلم الكويتي عن جزيرتي وربة وبوبيان، وعندما تمت الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف في ١٧ تموز عام ١٩٦٨، وتولي حزب البعث بقيادة احمد حسن البكر السلطة في العراق كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت، والتعايش مع الامر الواقع لكن من دون ترسيم للحدود بين البلدين [١٠] .

اتسمت العلاقات العراقية الكويتية حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، في سياق الحرب العراقية الإيرانية بالانسجام بشكل عام، إذ كانت الدولتان حليفتان ودعمت الكويت العراق بكل امكانياتها المادية والمعنوية وكان دافع ذلك ايمان وحماس شعب الكويت حكومة وشعباً بالفكر القومي والعربي ، وعندما اندلعت الحرب كانت الكويت ودول الخليج من اكثر الداعمين للعراق وكان ذلك الدعم عبارة عن منح ومعونة مالية تأتي على شكل قروض دون فوائد، او عمولات [١١].

بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية لجأ العراق الى احياء النزاع الحدودي مع الكويت بحثاً عن حلول لأزمتها الاقتصادية التي خلفتها الحرب سعياً منها لتحقيق حلمها في الحصول على منفذ بحري في الخليج العربي بعد فشلها في الهيمنة على شط العرب، فخلال مدة حربها مع ايران لم يثير العراق أي نزاع حدودي مع الكويت وبعد نهايتها قام مسؤولون كويتيون بزيارة متكررة الى العراق لأقناع الحكومة العراقية بضرورة ترسيم الحدود بين البلدين، إلا ان العراق قابل هذا المطلب بالرفض، وقد تجددت الازمة الحدودية بين البلدين في عام ١٩٨٩ عندما توجه المسؤول الكويتي سعد العبدالله الصباح رئيس مجلس الوزراء، وولي العهد لتهنئة الرئيس الأسبق صدام حسين بانتصاره على ايران واثناء تلك الزيارة ذكر صدام حسين حاجة بلاده الى ميناء بحري في الخليج، وبين حاجة العراق الى جزيرتي وربة، وبوبيان [١٢].

بدأت بوادر الازمة تلوح في الأفق نتيجة لأسباب عدة ابرزها:

١- عقد العراق معاهدات وتسوية مشكلات بينه وبين الأردن، والسعودية كلً على حدة في الوقت الذي اجل اتخاذ إجراءات مماثلة مع الكويت، وهو ما يعكس اسلوباً من أساليب الضغط على الكويت.

٢- مطالبة الرئيس السابق صدام حسين دولة الكويت بالتنازل عن ديونها للعراق واعدّها منحاً، ومساعدات قدمتها الكويت للعراق ليدافع عن استقلالها ووجودها امام المد الإيراني[١٣].

شهدت مرحلة التسعينيات من القرن العشرين توتراً ملحوظاً في العلاقات العراقية الكويتية بسبب اجتياح دولة العراق لأراضي الكويت، واعدّها جزء من الأراضي العراقية، فضلاً عن ذلك شعر العراق بان الكويت تتجاهل العديد من القضايا المهمة، ومنها الدعم المادي الذي كان العراق يسعى للحصول عليه، وذلك بسبب تراكم الديون عليه جراء حربه مع ايران وانخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى الى تراجع دخل العراق، كما ان الكويت سعت الى ترسيم الحدود مع العراق، وسعت للحصول على اعتراف العراق بها لكن العراق لم يستجيب للمطالب الكويتية [١٤]

اقدم العراق على احتلال الكويت في ٢ آب عام ١٩٩٠، لذا اصدر مجلس الأمن الدولي قرار في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٩١ دعي فيه لانسحاب العراق من الكويت، وفي حال عدم الانسحاب فأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتوجيه ضربة عسكرية واسعة للعراق، مما اضطر العراق الى الانسحاب من الكويت، إذ نشرت قوات دولية على الحدود بين البلدين، فيما تم الاعتراف العراقي بالسيادة الكويتية رسمياً في ١٠ اذار عام ١٩٩٥ بعد موافقة المجلس الوطني العراقي ومصادقة مجلس قيادة الثورة عليه [١٥].

ان النظام العراقي كان يهدف من عملية الاجتياح الى ضم الكويت كإحدى المحافظات العراقية، كما يهدف الى ايجاد ممر بحري عراقي على الخليج العربي عبر خور الزبير وميناء ام قصر والتغلب على المشكلات الاقتصادية للعراق، والاستيلاء على مصدر كبير للثروة وإظهار العراق كقوة إقليمية في المنطقة [١٦].

انشاء الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز لجنة تخطيط الحدود بين البلدين مؤلفة من ثلاثة خبراء، ومندوبين عن الدول صاحبة العلاقة، وقد تم اختيار أعضاء اللجنة من ثلاثة بلدان هي اندونيسيا والسويد ونيوزلندا [١٧].

استعانت اللجنة بالوثائق الخاصة بالكويت الموجودة في مجلس الامن منذ عام ١٩٦٣ وفي ضوء ذلك اصدر مجلس الامن قراره المرقم (٨٣٣) عام ١٩٩٣ نص على ما يأتي: **((ان مجلس الامن يعرب عن تقديره للجنة لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود بين العراق والكويت، وكذلك في خور عبد الله، ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية))**، وبذلك تم ترسيم الحدود بشكل نهائي بعد موافقة مجلس الامن على هذا القرار [١٨].

لقد رفض العراق قرارات اللجنة، وعد ذلك استهدافاً له ما تسبب بالحاق ضرراً كبيراً له [١٩]، في حين قابلت الكويت قرار اللجنة بالترحيب واعدّته نهائياً وملزماً للطرفين، كما اكدت تمسكها بكل شبر من أراضيها، إذ رفض العراق الحدود الجديدة متهمة اللجنة بالانحياز للكويت، ولا سيّما انه تم قطع جزءاً من أراضيها وحرمانها من مناطق بحرية واسعة امام الساحل العراقي في خور عبد الله وفرضت فيه منطقة منزوعة السلاح [٢٠].

اتسمت العلاقات العراقية الكويتية بعد العام ٢٠٠٣ بالرغبة الجادة في إقامة علاقات اخوية بين البلدين قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، لكن واجهت العديد من

المشكلات التي ترسبت منذ النظام السابق مع غزو الكويت عام ١٩٩٠، ومتابعه من تدخل مجلس الامن الدولي، وتحسنت العلاقات بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣، وانتقلت الى مرحلة من تقديم الدعم المالي لإعادة الاعمار والنشاط التجاري، والمساعدات الإنسانية للعراق في عام ٢٠٠٨، إذ بدأت عودة العلاقات الدبلوماسية، وتبادل السفراء، فتولى السفير علي المؤمن منصبه سفيراً في بغداد في مطلع تموز عام ٢٠٠٨، ووصل السفير العراقي محمد بحر العلوم الى الكويت في ٣٠ تموز عام ٢٠١٠ [٢١].

منذ البداية أعلنت الكويت تأييدها للحرب وقدمت أنواع الدعم السياسي واللوجستي للقوات الأمريكية، والحليفة على أراضيها، نظرت القيادة الكويتية لهذه الحرب على انها تحقق لها فوائد عدة لان الحرب التي ستقودها الولايات المتحدة الأمريكية هي لأسقاط النظام العراقي، واسهم قرار الكويت المؤيد للحرب الأمريكية في تحقيق اهداف السياسة الكويتية بالتخلص من نظام صدام حسين، وعودت العلاقات بجيرانها [٢٢].

ظهر اتجاه سياسي في العراق يحمل دولة الكويت مسؤولية الاحتلال الأمريكي للعراق ،وقد تبناه مجموعة من البرلمانيين العراقيين الذين طرحوا مشروع يطالب بتعويضات من الكويت لكونها شريكاً اساسياً في عملية الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، وكون دولة الكويت مسؤولة بشكل مباشر عن الدمار المادي والبشري الذي أصاب العراق عام ٢٠٠٣، وقد ظهر هذا الاتجاه مضاد للمطالب الكويتية بديونها على العراق والتعويضات التي تطالب بها عن الاحتلال العراقي للكويت[٢٣].

رأت الحكومة الكويتية بعد العام ٢٠١٠ ضرورة إعادة رسم العلاقات الخارجية مع العراق من جديد، بما يتوافق مع المصلحة الكويتية التي فضّلت التعامل الإيجابي مع العراق، والعمل على تسوية الخلافات بينهما في الوقت الذي برز تقارب عراقي ـ امريكي بضرورة

الانسحاب من الأراضي العراقية ، لذا تألفت اللجنة الوزارية العليا المشتركة عام ٢٠١١ لمناقشة القضايا العالقة بين الطرفين، وتمكنت اللجنة من الانتهاء من ملفات الاسرى، والمفقودين، والارشيف الوطني الكويتي، وتسوية ملف التعويضات والحدود، ثم اعقب ذلك اطلاق ملف التعاون عام ٢٠١٢ ما سمح لعودة العلاقات بشكل طبيعي [٢٤].

المحور الثاني

العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد العام ٢٠١٥

كانت الكويت من اكثر دول مجلس التعاون الخليجي قلقاً بشان الوضع الأمني في العراق، وتحرص على تجنب تداعيات انعدام الامن ووصوله الى الكويت [٢٥]، ففي احداث التظاهرات في مدينة البصرة في تموز عام ٢٠١٨، اجرى الأمير الشيخ صباح الأحمد اتصالاً برئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، وقدم دعم بلاده للعراق في مواجهة متطلبات الخدمات العامة والاعمار بعد الانتهاء من مرحلة المواجهة والانتصار في الحرب على الإرهاب، ووصلت باخرة محملة بآلاف الاطنان من زيت الوقود لدعم شبكة الكهرباء الوطنية في مدينة البصرة، وأكدت الحكومة الكويتية دعمها في تحلية مياه البحر في البصرة ،تلك المشكلة التي ازدادت في السنوات الأخيرة [٢٦].

في اطار تحسن العلاقات العراقية ـ الكويتية اعلنت اللجنة التنفيذية العراقية الكويتية عن إكمال الإجراءات الخاصة باتفاقية تصدير الغاز الفائض عن الحاجة في حقل الرميلة في البصرة الى الكويت، وتقضي بتصدير (٥٠ مليون قدم مكعب) يومياً من الغاز ضمن المرحلة الأولى لتصل الى(٢٠٠١١ مليون قدم مكعب) في المرحلة الثانية، من اجل تطوير واستغلال الحقول الحدودية المشتركة بين البلدين [٢٧].

استضافت الكويت عام ٢٠١٨ مؤتمراً دولياً لإعادة اعمار البلد على مدى ثلاثة أيام ،بمشاركة اكثر من سبعين جهة ما بين دول ومنظمات إقليمية ودولية، لجمع الأموال لإعادة بناء اقتصاد العراق، والبنى التحتية في اعقاب انهاء الصراع المدمر ضد داعش [٢٨] وتمكنت القيادة الكويتية من تامين ما يقارب من٣٠ مليار دولار على شكل تسهيلات ائتمانية، واستثمارات لدعم العراق، وفي محاولة أخرى لدعم العراق اقتصادياً، إذ أدت الكويت دوراً حاسماً في التفاوض على صفقة أيلول عام ٢٠١٩ بين بغداد وهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء خط نقل كهربائي من دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه ان يوفر (٥٠٠ ميغا واط) من الكهرباء في الساعة من تلك الدول الى ميناء الفاو [٢٩].

على الرغم من التعاون الكويتي . العراقي في قطاعات الامن والاقتصاد، إلا أن البلدين يحاولان انهاء كل الملفات العالقة بينهما، ومن أهمها:

اولاً:. ميناء مبارك الكبير

أدى قيام الكويت بأنشاء ميناء مبارك الى ظهور مشكلة سياسية في العراق ،وقد حازت اهتماماً خاصاً بين الدولتين لما لها من ابعاد اقتصادية، وتجارية كونها تحمل في طياتها تنافساً استراتيجياً حول دور كل منهما في المستقبل كممر للنقل البحري، والبري ليس فقط في الخليج العربي، بل في التجارة الإقليمية والدولية [٣٠].

يعد ميناء مبارك الكويتي من اكبر الموانئ الكويتية، ويقع في بداية الخليج العربي من جهة الشمال، وبموقعه المقترح سيخنق العراق بحرياً، ويلغي أي دور للموانئ العراقية، وبذلك سوف يؤثر على الممر المائي الوحيد المؤدي الى العراق بأكمله، وسيشكل جداراً عازلاً يقطع الطريق على أي سفن، وبواخر قادمة الى العراق [٣١].

يمر انشاء الميناء بأربع مراحل أنجزت المرحلة الأولى عام ٢٠١٥ بأربعة ارصفة مخصصة للحاويات، أما المرحلة الثانية وفيه يتم انشاء ١٢ مرسى اضافياً لتبلغ سعة الميناء الإجمالي ١٦ مرسى، أما المرحلة الثالثة وفيها يتم انشاء ٨ مراسي لتكون سعة الميناء ٢٤ مرسى [٣٢].

باشرت الكويت ببناء مشروع ميناء مبارك الكبير بعد سنة من وضع حجر الأساس لميناء الفاو الكبير العراقي، مما يعني وجود تنسيق مسبق مع قوى خارجية للتأثير على دور العراق في تحديد دوره الاستراتيجي مما يتفق مع المصالح العربية والأمريكية ويضع الكويت في واجهة الاحداث التي تتبنى هذه المشاريع [٣٣].

صرّح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في عام ٢٠١١ بان العراق طلب رسمياً من دولة الكويت إيقاف العمل بميناء مبارك الى حين التأكد من عدم اضراره بالملاحة العراقية، إلا ان الجانب الكويتي لم يرد رسمياً على هذا الطلب، وطلب المالكي باللجوء الى الأمم المتحدة وإقامة دعوى قضائية لوقف عمل المشروع في حال ثبت انه يسبب ضرر للعراق، ارسل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي رئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء ثامر الغضبان على رأس لجنة فنية من الخبراء والمستشارين الى الكويت [٣٤].

خرجت اللجنة بتوصيات اكدت على ان موانئ ام قصر، وخور الزبير هي موانئ العراق الوحيدة، وان الوصول اليها يتم عبر قناة ام قصر الملاحية الممتدة عبر خور عبد الله شمال غرب الخليج العربي [٣٥]، وان اختيار موقع الميناء في الساحل الشرقي لجزيرة بوبيان الكويتية أي الجانب الملاصق للمر المائي لخور عبد الله الذي يمثل الحد الفاصل للحدود البحرية الإقليمية بين العراق والكويت، يعد تهديداً للملاحة العراقية [٣٦].

وان بناء ميناء مبارك الكبير في هذا الموقع يعرض العراق للمخاطر كون العراق دولة شبه حبيسة، ورأت اللجنة ان هذا المشروع يحمل تأثيراً سلبياً على الموانئ العراقية التي تعد احدى المنافذ البحرية العامة، وسيشل عمل ثلاث موانئ هي ميناء ام قصر الشمالي، والجنوبي، وخور الزبير، فضلاً عن التأثيرات البحرية وهي عملية المد والجزر وعملية المياه المتحركة داخل قناة خور عبدالله التي تستخدمها السفن التجارية من والى الموانئ العراقية والتي يمر من خلالها نحو (٧٥ %) من تجارة النفط [٣٧].

يعد قرار الكويت ببناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الامن المرقم ٨٣٣ في عام ١٩٩٣، ان الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، وان بناء الميناء يصل الى الحدود المائية التي رسمها القرار (٨٣٣)، سوف يقلل ميناء مبارك الكبير من أهمية الموانئ العراقية ويقيد الملاحة البحرية في خور عبدالله المؤدية الى ميناء ام قصر، وخور الزبير، ويجعل ميناء مشروع الفاو الكبير بلا فائدة [٣٨].

رفضت الكويت المقترح الذي تقدم به وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي علي الصجري بتاريخ ٢٢ آب عام ٢٠١١ الذي طالب بإدخال العراق شريكاً في بناء الميناء على سبيل الاستثمار بنسبة ٥٠% من اجل اثبات حسن النوايا ولكي تكون الفائدة مشتركة لكلا البلدين [٣٩].

اعلن وزير النقل آنذاك هادي العامري بأن العراق سيلجأ الى الطرق الدبلوماسية، ومنها اغلاق منفذ سفوان من اجل الضغط على الكويت لتغيير موقع ميناء مبارك الذي اضر بالاقتصاد العراقي، وكما اعلن عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان العراقي النائب قاسم الاعرجي بإن عدد من النواب العراقيين وافقوا على تشكيل وفد برلماني عراقي للتوجه

للأمم المتحدة للمطالبة بإلغاء قرار مجلس الامن الدولي (٨٣٣) [٤٠] ، وفي ٢٦ آب عام ٢٠١١ أُطلقت من محافظة البصرة ثلاثة صواريخ باتجاه الحدود العراقية_ الكويتية المقابلة لجزيرة بوبيان حيث يقام مشروع ميناء مبارك الكبير [٤١].

بدأت الكويت بالمشروع في أيار عام ٢٠١٥ وتعاقدت مع شركة هيونداي لكورية لبنائه، الى الميناء بوصفه الخطوة الأولى على طريق جعلها مركزاً مالياً، وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي، تصاعدت حدة الازمة مع وجود تراشق اعلامي وتصعيد نيابي بين الجانبين العراقي والكويتي، حتى بلغ الامر ان اطلقت ما تسمى بكتائب حزب الله العراقي تهديدات بوقف المشروع بالقوة مالم يوقفه الجانب الكويتي [٤٢].

رفض الشعب العراقي هذا المشروع وبدأت التظاهرات للمطالبة بإيقاف انشاء الميناء، وفي المقابل استمرت الدعوات والتصريحات الكويتية معلنة استيائها من رد الفعل العراقي على المشروع مؤكدة بان المشروع لا يؤثر على اقتصاد العراق وعلى الملاحة فيه [٤٣].

يلخص الخبراء الاقتصاديون الآثار السلبية لميناء مبارك على العراق بالأمور الآتية:

١- إصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبد الله بالشلل التدريجي بعد تنفيذ المشروع، ومن ثم فقدان موانئ العراق لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن البحري العالمية، وفقدان الاف الايدي العاملة العراقية التي تعمل في تلك الموانئ.

٢- إمكانية قيام الحكومة الكويتية مستقبلاً بفرض رسوم على مرور السفن العراقية والمتجهة الى الموانئ العراقية.

٣- الاضرار الاقتصادية للعراق وجعل تجارته الخارجية في منطقة الخليج العربي من خلال الكويت

٤- الغاء مشروع ميناء الفاو الكبير [٤٤].

تجدر الإشارة الى ان الحكومة الكويتية علقت العمل في ميناء مبارك لحين اجراء مزيد من الدراسات وعليه يمكن القول في حالة اكمال انشاء ميناء مبارك سيكون لهذا المشروع تأثيراً سلبياً على الملاحة في خور عبد الله ويؤثر على عمل الموانئ العراقية وبالتأكيد سيكون لهذا تداعيات كثيرة على العراق، وسيؤثر ذلك سلباً على تطوير العلاقات العراقية الكويتية.

ثانياً: ميناء الفاو الكبير

تعود فكرة انشاء ميناء الفاو الى العام ١٩٨٥، إذ يعد موقعه الحالي هو افضل المواقع المتاحة فهو يقلص الزمن بين الشرق والغرب، كما انه سيغير خريطة العالم التجارية، ويوفر ميناء الفاو الكثير من فرص العمل، ويحول البصرة الى مركز اقتصادي وتجاري عالمي يحتوي على ٣٥ رصيف بطاقة تفريغيه تساوي ٩٩ مليون طن سنوياً، ويمتد لسان الميناء لمسافة ٦ كم في المياه الإقليمية العراقية[٤٥].

تعد الموانئ العراقية رافداً رئيساً لاحتياجات العراق المتزايدة للبضائع والسلع المختلفة، وان الخيار الاقتصادي الوحيد لتمكينها من التعامل مع السفن العملاقة يكون من خلال انشاء ميناء الفاو الكبير في شبه جزيرة الفاو في محافظة البصرة، فضلاً عن العامل الأهم الذي يميز العراق بكونه محطة وصل بين آسيا، وشرق أوروبا[٤٦].

يحتوي الميناء على بنية تحتية متكاملة لمدينة سكنية وصناعية حديثة، منها مجمع سكني حديث، ومصانع بتروكيمياويات، ومصفاة نفطية، ومحطة كبيرة لتحلية مياه الخليج، ونقلها للبصرة [٤٧].

في ظل التطورات الحديثة التي شهدتها الموانئ، إذ لم تعد موانئ العراق تواكب تلك التطورات، ولا شك ان هذا المنفذ سيقدم دعامة مهمة تضيف توازناً اقليمياً مؤثراً في صراع

القوة في منطقة الخليج العربي، ويوسع الخيارات لأطراف عديدة مما يقلل فرص الابتزاز، والضغط، ويحقق مصلحة اقتصادية لأطراف عديدة، وبما ان النفط هو السلعة الأساسية التي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي، والنفط يعتمد بشكل كبير في تصديره على المنافذ البحرية، لذا افقد اصبح لزاماً البحث على خيارات جديدة لتوسيع مخارج تصديره [٤٨].

المكاسب التي سيحصل عليها العراق من هذا المشروع هو تحسين الوضع الدولي للعراق على المستويين السياسي، والاقتصادي، وينعكس ذلك على الجانب الأمني ،فعلى المستوى السياسي تزداد قدرة العراق على المساومة السياسية، وترتفع العلاقات الخارجية مع العالم بعد تحسين وضعه الاقتصادي، وسيكسب تعاطف، وثقة دولية، وحرص دولي على استقراره الداخلي، وعدم التدخل بشؤونه [٤٩].

يعد مشروع القناة الجافة جزءاً مكملاً لمشروع ميناء الفاو الكبير، وهو من أهم المشروعات الاستراتيجية، إذ يتطلع العراق الى انجاز هذا المشروع كونه مشروعاً حيوياً استراتيجياً [٥٠]، يتضمن نقل البضائع عبر الأراضي العراقية لشمال أوروبا عبر تركيا وسوريا، وبذلك يكون العراق حلقة وصل ما بين الخليج العربي والبحر المتوسط عبر ممر بري [٥١].

ومن اهم التحديات الداخلية التي واجهت تنفيذ ميناء الفاو الكبير هو قلة التمويل اللازم لإكمال مراحل تنفيذه [٥٢]، وعدم وجود إدارة موحدة لتنفيذ المشروع على المستوى المحلي، وانعدام البيئة الأمنية والقانونية لنجاح المشروع والفساد الإداري[٥٣] من العوائق التي واجهت ميناء الفاو هو ان مسار قناة الميناء الملاحية سيثير مشكلات مستقبلية للعراق، ولاسيما مع اضطرار السفن القادمة الى ميناء الفاو الى المرور بالمياه الإقليمية الكويتية، خشية ان تستغل الكويت هذه النقطة في محاولة عرقلة عمل الميناء، إلا ان العراق حدد هذه المشكلة ووضع التدابير الكفيلة بتجنب المشكلات التي قد تنجم عن هذا الامر

مستقبلاً، إذ تم الاتفاق على تغيير مسار القناة الملاحية لميناء الفاو وجعله ضمن المياه الإقليمية العراقية لتجنب المشكلات المستقبلية والضغوطات التي من المحتمل ان تنجم عند المرور في الجانب الكويتي [٥٤].

بعد توضيح الاثار السلبية التي ستنجم عن انشاء ميناء مبارك في الموانئ العراقية، نرى ميناء الفاو لن يتأثر ملاحياً من ميناء مبارك سوف يقتصر تأثيره ملاحياً على مينائي ام قصر وخور الزبير من خلال تضيق الممر الملاحي المؤدي بالسفن الى الموانئ العراقية، فضلاً عن ذلك يتبين عن نية الكويت في سعيها للربط السككي في القناة الجافة ليصبح الميناء الكويتي مورداً للبضائع العراقية، وان وافقة الحكومة العراقية على ذلك يعني عزل ميناء الفاو عن التجارة الدولية، ومن ثم تقتصر خدماته على الجانب المحلي فقط [٥٥].

مما يؤكد الأهمية الكبيرة للمشروع هو معارضة بعض الدول العربية ووضع العراقيل امام تنفيذ هذا المشروع الذي يخدم العراق، وكانت الكويت في مقدمة هذه الدول مستغلة أوضاع العراق الداخلية من جهة وعلاقاته المتعثرة مع دول الجوار من جهة ثانية، ولما كان مشروع ميناء الفاو سيفقده صفة التميز على العراق بحرياً لذا سعت جاهدة على عرقلة تنفيذ هذا المشروع [٥٦].

قامت الكويت بتصريحات استفزازية، إذ صرحت بان العراق غير قادر على بناء ميناء في المياه العميقة، وقالت ان السبب الوحيد الذي يجعل العراق يشتكي من ميناء مبارك هو النفوذ الإيراني الكبير في العراق الذي خلق متاعب لا حصر لها للمنطقة[٥٧].

وهكذا يبدو ان ميناء مبارك موضوعاً سياسياً اكثر مما هو اقتصادي في تأثيره، إذ أن إنشاء ميناء عالمي على الخليج مع القناة الجافه سيكون عاملاً مهماً في تغير الصفة

الجيواقتصادية في المنطقة والعالم، فالميناء سيغير من حركة النقل عبر قناة السويس او راس الرجاء الصالح [٥٨].

من الدول التي تعارض هذا المشروع هي مصر لأن هذا المشروع سيؤثر حتماً على استقطاب جزءاً من اقتصاداتها عبر قناة السويس مما يجعلها تسعى لإعاقة هذا المشروع ، وكذلك تعمل دولة الأمارات العربية على وضع عراقيل امام ميناء الفا ، لأنه سوف يفقدها جزء من أهميته الاقتصادية، باعتبار موانئها موانئ محورية يتم نقل معظم البضائع العراقية عبرها بسفن كبيرة ثم تنقل الى العراق بسفن اصغر ، وكذلك قطر والبحرين تعيق هذا المشروع لاعتقادها ان هذا المشروع سيؤثر على تجارتها، بالإضافة لتردد الشركات في تولي هذا المشروع[٥٩].

ثالثاً: الخلافات حول الحدود البحرية العراقية ـ الكويتية

تلعب الحدود دوراً في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، وتعد مشكلات الحدود من اهم أسباب التوتر والاحتكاك بين الدول المتجاورة وهي تؤثر بصورة فعالة على أوضاع السكان على جانبي الحدود، فقد تكون الحدود ذات تأثير إيجابي على القرى والمدن المجاورة لخطوط التماس إذا كانت العلاقات الحدودية جيدة، وقد تكون ذات تأثير سلبي إذا كانت هناك خلافات حدودية قائمة[٦٠].

عادت قضية الحدود لتبرز من جديد بين البلدين، فقد ابرزت الكويت مسألة الحدود البحرية في مطلع العام ٢٠٠٥، وقد تقدمت الكويت بطلبات متكررة لتسوية الحدود البحرية ولكن هذه المناشدات لم تحقق انجاز في هذه المسألة وذلك بسبب تخبط العراق في سلسلة أزمات متعاقبة منذ الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣ [٦١].

جاء تصعيد القضية نتيجة لقيام دولة الكويت بأنشاء حاجز حديدي على الحدود مع العراق، بحجة تأمين أراضيها من الهجمات والاحداث التي تشهدها الساحة العراقية واقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الأمتار داخل الأرضي العراقية متجاوز حد الترسيم [٦٢].

دفعت هذه الاحداث الطرفين العراق والكويت الى اجراء مباحثات بشأن قضية الحدود بينهما، وخلال المباحثات التي اجراها وكيل وزير الخارجية محمد الحاج حمود مع نظيرة الكويتي خالد الجار الله توصل الطرفان الى اتفاق بهذا الخصوص اذ وقع الطرفان في ١٢ تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ على اتفاق يتيح للكويت استكمال بناء سياج حديدي على طول الحدود بين البلدين وتعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين[٦٣].

وقع العراق والكويت في ٢٩ نيسان ٢٠١٢ اتفاقية الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله حيث يعتقد الطرفان ان هذا الاتفاق يمكن ان يؤول الى تعزيز التنسيق بشأن الخور وفتح نقاش حول الحدود البحرية المشتركة، وفيما يعتبر الكويت ان التوصل الى اتفاق بسان الحدود البحرية يصون سيادته ويتيح له إمكانية تطوير البلاد، والأمر يكتسب نفس الأهمية بالنسبة للعراق [٦٤]، إذ يشكل خور عبدالله الاطلالة البحرية المهمة له على الخليج العربي والمنفذ الملاحي الوحيد لموانئه التجارية الواقعة في خور الزبير ، كما يشكل منطقة حدود بحرية تفصله عن الساحل الكويتي، وفي الوقت الذي كانت استخداماته مقتصرة على العراق تدخل الكويت اليوم أثر انشاء ميناء مبارك كشريك في النشاط الملاحي له حق الملاحة والإدارة مما حدا بكلتا الدولتين الى عقد هذه الاتفاقية [٦٥].

تضمنت هذه الاتفاقية ١٦ مادة وقد أوضحت مادتها الأولى اهم الأهداف التي من اجلها عقدت الاتفاقية، وهو التعاون في تنظيم الملاحة البحرية في الممر الملاحي في خور عبد الله بما يحقق مصلحة كلتا الدولتين، وأشارت الاتفاقية ان لكل طرف حق ممارسة سيادته على الجزء الخاص بها من الممر الملاحي الذي يقع ضمن بحره الإقليمي، وبمعنى اخر ان خور عبد الله يعد ممراً مشتركاً بين العر اق والكويت [٦٦].

تعد المادة الثالثة من الاتفاقية من المواد التي تتعارض مع مصلحة العراق وسيادته اذ جاء فيها ان السفن الأجنبية الداخلة الى الخور تقوم برفع علم دولتها فقط دون رفع العلم العراقي والكويتي، اما السفن التي تدخل من جهة الممرات الكويتية فأنها ترفع العلم الكويتي الى جانب علم دولتها، مما تشكل مخالفة صريحة لقرار مجلس الامن (٨٣٣) الذي اعطى حق الملاحة البحرية، وتعد هذه الاتفاقية اعتراف ضمني بميناء مبارك[٦٧].

التوصل الى اتفاق على الحدود البحرية ما يزال يطرح تحدياً كما بين الخلاف العلني في عامين ٢٠١٩ .٢٠٢٠ اذ وجه العراق رسالة الى الأمم المتحدة تضمنت شكوى رسمية في آب عام ٢٠١٩ اعترض فيها على انشاء الكويت منصة بحرية في جزيرة فشت العيج وهي مساحة من الارض تقع بعد النقطة ١٦٢، اذ تعد الكويت ان فشت العيج واقعة ضمن سيادته فيما يرى العراق ان خطوة الكويت تحدث تغيراً في الحدود البحرية، وما يزيد الأمور تعقيداً ان الطرفين عاجزان حتى عن الاتفاق بشأن الوضع الجغرافي لمنطقة فشت العيج [٦٨].

طالب نواب في البرلمان العراقي بإلغاء هذه الاتفاقية فيما عدها البعض تنازلاً عن السيادة الوطنية، ان الغاء اتفاقية خور عبدالله اصبح مطلباً شعبياً فأنشاء قناة خور عبدالله كان قرار منفرد من الكويت دون مراعاة لحقوق الشعب العراقي والاهمية الاقتصادية لهذه

المنطقة التي تشكل عصباً ومورداً اقتصادياً مهماً للعراق، وتؤثر بشكل كبير على المشروع المائي الوطني لاستكمال ميناء الفاو الكبير الذي اثرت عليه اتفاقية خور عبد الله[٦٩].

رابعاً: قضية التعويضات المالية لدولة الكويت

منذ الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩١ طالبت دولة الكويت العراق بتعويضات مالية عن الاحتلال والحرب التي نجمت عنها والتي اثرت بشكل كبير على الكويت [٧٠]، إذ بلغت قيمة التعويضات التي طالبت بها ١٧٧,٦ مليار دولار امريكي، إلا ان الأمم المتحدة رفضت هذا المبلغ وأقرت منها ٣٧,٢ مليار دولار استلمت الكويت منها ٩,٣ مليار، كما اعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة العراق لتعاونها المتواصل مع لجنة التعويضات [٧١] .

حاول العراق حل مشكلة التعويضات من خلال اللقاء الذي تم بين رئيس البرلمان اياد السامرائي ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر محمد الصباح وطرح في هذا الاجتماع مسألة التعويضات، إلا ان الكويت رفضت اسقاط الديون والتي اعتبرتها من حق الشعب الكويتي [٧٢].

اظهرت الكويت الكثير من المرونة في عملية السداد عندما رحبت بقرار مجلس الامن ١٤٨٣ الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢ الذي خفض الى ٥% نسبة ما يستقطع من مبيعات النفط العراقي لصندوق التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراق للكويت بعد ان كان ٢٥% [٧٣].

خامساً: الديون

يقدر اجمالي ديون العراق الخارجية بنحو ٤٥٠ مليار دولار وتتوزع هذه الديون على النحو التالي ٣٢٠ مليار دولار تعويضات نتيجة حرب الخليج الأولى والثانية ١٣٠ مليار دولار الدين الخارجي الذي يتضمن فوائد تبلغ ٤٧ مليار دولار، والديون الكويتية تقدر ١٣,٢ مليار دولار دون الفوائد المستحقة على هذا الدين اعتباراً من تاريخ الاقتراض [٧٤].

وفي المؤتمر الذي عقد في مدريد للدول المانحة وشاركت فيه ٦٠ دولة تم جمع ٣٣ مليار دولار لإعمار العراق من ست دول بالإضافة الى البنك الدولي والاتحاد الأوربي وكانت الكويت والسعودية من بين الدول المشاركة في هذا الدعم حيث تعهدت الكويت بتقديم مليار ونصف مليار دولار، فيما تعهدت السعودية بتقديم مليار دولار امريكي [٧٥].

لعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً ومؤثراً في الضغط على الكويت لتخفيف المستحقات المالية للكويت نتيجة الغزو العراقي عام ١٩٩٠، إلا أن هذا الدور لم يكن مؤثراً جداً كما يتضح من ان الديون المستحقة على العراق للكويت لم يتم التنازل عنها[٧٦].

خرج العراق من طائلة عقوبات الفصل السابع بالنسبة لجميع القضايا ذات الصلة بتهديده للسلاح والامن الدوليين باستثناء الكويت، وهذا معنى ان العراق لن يخرج من طائلة عقوبات الفصل السابع، إلا إذا اوفى بالتزاماته إزاء الكويت كاملة [٧٧].

أعلنت وزارة الخارجية العراقية عن خروج العراق من طائلة البند السابع لمجلس الامن الدولي بعد ايفائه لجميع التزاماته وقالت الوزارة في بيان ان مجلس الامن الدولي اصدر القرار المرقم (٢٦٢١) في ٢٢ شباط عام ٢٠٢٢ الذي اكد بإيفاء العراق بجميع التزاماته الدولية بموجب الفصل السابع، وأضافت ان ذلك اثمر عن خروج العراق من الفصل السابع وغلق لجنة وصندوق التعويضات في نهاية عام ٢٠٢٢ [٧٨] .

سادساً: مشكلة الاسرى والمفقودين الكويتيين في العراق

تمثل قضية المفقودين الكويتيين خلال الاجتياح العراقي للكويت، عقبة كبيرة امام العلاقات الكويتية وتشغل هذه القضية جزءاً كبيراً من اهتمام الدولتين اذ بلغ عددهم ٤٢٠ شخص من رعاياها فقدوا أثناء الاجتياح العراقي له، وأنها تحمل القوات العراقية مسؤولية ذلك وأنها واثقة بأن العراق يحتجز هؤلاء الأشخاص منذ عام ١٩٩١[٧٩].

ومنذ ذلك التاريخ تطالب دولة الكويت العراق بأطلاق سراح هؤلاء الأسرى والكشف عن أماكن وجودهم، لكن العراق رفض هذه الاتهامات ونفى احتجازه لأي اسير كويتي، وبقي موقف الدولتين على ما هو عليه حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ [٨٠].

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق تشكلت لجنة لمتابعة ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين، ضمت اللجنة ثلاثة اطراف مثل الطرف الأول الكويت والسعودية والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بينما مثل الطرف الثاني العراق فيما مثل الطرف الثالث اللجنة الدولية للصليب الأحمر [٨١].

قام بعد ذلك فريق كويتي متخصص بعمليات بحث في العراق، اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية احمد الصحاف ان سعي وزارة الخارجية الى جانب وزارتي الدفاع والصحة لأنهاء ملف الاسرى المفقودين الكويتيين، وقد شاركت بعثة الصليب الأحمر في بغداد مراسيم تسليم رفات ٤٦ من المفقودين لكن اللجنة لم تتمكن من مواصلة البحث لسوء الأوضاع في العراق وتدهور الأوضاع الأمنية [٨٢].

سابعاً: ملف الأرشيف الوطني الكويتي

تعد قضية الأرشيف من القضايا المعقدة بين الدولتين، إذ ان هذا الأرشيف اختفى بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت ولم يعرف مصيره، وضلت دولة الكويت تطالب بهذا الأرشيف [٨٣] .

تسلمت الكويت الدفعة الأولى من هذا الأرشيف عام ٢٠٠٩ بوساطة من الجامعة العربية والأمم المتحدة والذي يضم وثائق خاصة بأمن الدولة ووزارة الداخلية والخارجية والاعلام والنفط ودائرة الاثار والمتاحف، وملفات تابعة للديوان الاميري ومجلس الوزراء، أعقبها دفعة ثانية تمثلت بوثائق متعلقة بالحدود العراقية الكويتية [٨٤].

تسلمت وزارة الخارجية الكويتية في ٢٨ اذار ٢٠٢١ من وزارة الخارجية العراقية الدفعة الثالثة من الممتلكات والارشيف الكويتي، وحضر مراسيم التسليم مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون المنظمات الدولية السفير ناصر الهين ووكيل وزارة الخارجية العراقية للشؤون القانونية السفير الدكتور قحطان الجنابي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة انتونيو غوتيريش[٨٥].

الخاتمة:

تبين من خلال دراسة العلاقات العراقية – كويتية ان هناك جملة من العوامل المختلفة والظروف الدولية تدفع باتجاه تأزم وتوتر العلاقة بين البلدين، ويعد مطالبة العراق بضم الكويت من ابرز أسباب الخلاف بين البلدين، إضافة الى ذلك اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ وقد كان ذلك تمهيداً لمزيد من الاحداث المستقبلية التي اثرت على العلاقة بين الجانبين فيما بعد.

وكان من أبرز القضايا التي أدت الى التباعد والتنافر بين البلدين هي قضية الحدود التي برزت عندما أصبحت الكويت كيان سياسي مستقل، فضلاً عن قضية التعويضات والأسرى والمفقودين التي ظهرت على الساحة السياسية بعد الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وبعد عام ٢٠٠٣ اتسمت العلاقة بين البلدين بالرغبة الجادة في اقامة علاقات اخوية بين البلدين قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، ولكن واجهت هذه الرغبة العديد من المشكلات التي ترسخت من النظام السابق التي يستوجب على الطرفين حلها، فضلاً عن بروز مشكلة جديدة وهي انشاء ميناء مبارك الكبير في موقع استفزازي للعراق يؤثر على عمل الموانئ العراقية وسيؤثر ذلك سلباً في تطوير العلاقات العراقية الكويتية.

فالتقارب الجغرافي بين البلدين حتم على الطرفين التقارب الشديد في المجالات كافة، على الرغم من التوتر الذي يسود العلاقة بين البلدين الا ان العلاقة بين البلدين تتسم بالأخوة.

التوصيات:

١- على الدولتين أن تخطو خطوات بناءة تجاه توحيد الجهود والتنسيق والعمل المشترك

٢- ترسيم الحدود البرية والبحرية على أساس المعطيات التاريخية والجغرافية ومصالح الدولتين وأمنهما.

٣- انهاء ملف المفقودين الكويتيين بصفة نهائية عبر توفير كافة المعلومات.

٤- إشاعة ثقافة الاخوة بين الشعبين الشقيقين العراقي والكويتي، ونبذ روح الثأر والانتقام.

الهوامش

(١) وسناء محمد إبراهيم ، العلاقات العراقية الكويتية عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، مجلة دراسات دولية ، جامعة النهرين ، العدد ٤٣ ،٢٠١٦ ،ص ١١٠.

(٢)فالح فهد الدوسري ،الازمات الكويتية ـ العراقية ١٩٢٢ ـ ١٩٦١ ،الكويت ،ط١،ص ٢٥.

(٣)مفيد الزيدي ، العلاقات العراقية ـ الكويتية :رؤئ وتصورات مستقبلية ،مجلة اراء حول الخليج ، العدد٨٥، ١تشرين الأول ٢٠١١ ، مركز الخليج للأبحاث ' نشرت على الموقع الالكتروني: https ://www araa.sa

(٤) شفاء المهدرس المطيري ، علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال ١٩٤٦. ١٩٦١ ،الكويت ،ط١، ١٩٦٦، ص٦٥.

(٥) وئام شاكر غني عطرة ،موقف الملك غازي من مشكلة الحدود مع الكويت ١٩٣٣. ١٩٣٩ ،مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد١، ٢٠١٦، ص٥-٦.

(٦) سرور محمد السيد ، الجذور التاريخية للازمات الحدودية العراقية ـ الكويتية ،مجلة كلية التربية، جامعت المنصورة، العدد١٣٢، ٢٠٢٣ ،ص ٢٩.

(٧)سرحان غلام حسين ،وسائل تطبيع العلاقات العراقية الكويتية ،مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،العدد ١٧ د.ت، ص٨٣ .

(٨) سرور محمد السيد ،المصدر السابق ، ص٢٩١ .

(٩) فراقد دواد سلمان ،العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ ، ،مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، البصرة ،العدد٢٣ ،٢٠١٧، ص٤٢٢ .

(١٠) قحطان حسين طاهر ،تاريخ النزاع العراقي ـ الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بغداد، العدد١٨، ٢٠١٤، ص٥٠٦.

(١١) فيصل عادل لوزان ، تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت ،الكويت، ط١ ،٢٠٢٠، ص٨٩.٩٠ .

(١٢) أسماء عزروي ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي ـ الكويتي (١٩٧٩. ١٩٩١)انموذجاً ،رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر،٢٠١٨، ص٥٦.

(١٣) رغد فلاح عبد الخزرجي ،التطورات التاريخية لترسيم الحدود العراقية الكويتية بين المحضر المشترك قرار مجلس الامن واثاره في علاقة البلدين ،مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة بابل ،المجلد ٣،العدد١٢، ٢٠٢١ ،ص ١٠٦ .

(١٤) سرور محمد السيد ، المصدر السابق ،ص ٢٩٩

(١٥) خالد عبد الرحمن العصيمي ،ترسيم الحدود الكويتية والعراقية واثره على السياسة الخارجية الكويتية ،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم ،٢٠١٢ ،ص٩٦ .

(١٦) نهى جاسم حسين ،واقع العلاقات العراقية . الكويتية بعد العام ٢٠٠٣ ،مجلة قضايا اسيوية ، العدد ١٢، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٢،ص٨٧.

١٧) سعيد محمد سلمان المكدمي ،مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الحقوق ،د.ت ، ص ١١٠.١١١ .

(١٨) خالد عبد الرحمن العجيمي ،المصدر السابق ،ص ١١١.١١٢.

(١٩) جاسب عبد الحسين الخفاجي ،رواء صباح الجنابي ،ترسيم الحدود العراقية . الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد١، العدد٣٢، ٢٠١٧، ص١٣٣ .

(٢٠) أسماء عزري ، المصدر السابق ، ص٨٢.

(٢١) مفيد الزيدي ، الكويت (١٨٩٦. ٢٠١٨) التطورات السياسية والتجربة الديمقراطية ،بيروت ،ط١ ،٢٠١٩، د.م ، ص ١٧٥.

(٢٢) المصدر نفسه ،ص ١٧٤ .

(٢٣) رابعة فلاح سند السيحان ،العلاقات الكويتية . العراقية :الواقع ورؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١٣، ص ٢٩ ،

(٢٤) صدام عبد الستار رشيد سلمان ،السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق دراسة تحليلية مستقبلية ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ١٥٩، ص ٢٦

(٢٥) جاسم يونس الحريري ، مستقبل الصراع على السلطة في الكويت ، العبدلي ،عمان ، ط١ ،٢٠٢٢ ،ص ١٦٣ .

(٢٦) مفيد الزيدي ، الكويت (١٨٩٦. ٢٠١٨) التطورات السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢١١.

(٢٨) مؤتمر لإعمار العراق بالكويت ... ماذا تتوقع بغداد ، نشرت على الموقع الالكتروني:https://www.aljazeera.net/ .١٢/١٢/٢٠١٨

(٢٩) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

(٣٠) ياسر رحيم كاظم الكعبي ، العلاقات العراقية . الكويتية بعد عام ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم ، ٢٠٢٢، ص ١١٦ .

(٣١) مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، العلاقات العراقية الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ص ١٨ .

(٣٢) خالد عبدالله الياقوت ، النزاع العراقي ـ الكويتي بشان ميناء مبارك ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، مجلد ٣٧ ، العدد٣ ، ص ٢٤١ .

(٣٣) مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٣٤) رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٣٥) وسناء محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٣٦) خالد عبدالله الياقوت ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٣٧) ياسر رحيم كاظم الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٣٨) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ١٦٨.

(٣٩) رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص٣٤

(٤٠) نهى جاسم حسين ، المصدر السابق ،ص ١٠٥ .

(٤١)خضير عباس النداوي ، ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير بحث في ابعاد الازمة وتداعياتها ، مجلة اراء حول الخليج ،البصرة ،١تشرين الأول ٢٠١١ ،عدد ٨٥ ، نشر على الموقع الالكتروني

ae.https://araa

(٤٢) منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور ، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٣٧، عدد٤، ٢٠١٦، ص ١٢٥٦ .

(٤٣) وسناء محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

٤٤)عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، ميناء مبارك واثره في حق العراق بالملاحة البحرية، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد١٦ ، العدد٥١، ٢٠١١، ص ٢٠٠ .

(٤٥) طالب حسين حافظ ، ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية ـ الكويتية ، مجلة دراسات دولية ،جامعة بغداد ، العدد ٥٣، ٢٠١٢ ، ص ١٨٢ .

(٤٦) نبيل جعفر المرسومي ، حسين محمد الجزائري ، ميناء الفاو الكبير : أهمية الموقع والتحديات ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، د.م ، د.ت ، ص ٢ .

(٤٧) سعد عبيد علوان السعيدي ، تحديات الربط السككي بين العراق والكويت وفرص البدائل (ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق إنموذجاً) ، مجلة كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، ٢٠١٩، ص٤٧،.

(٤٨)حسين الزيادي ، ميناء الفاو الكبير، الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية بمنظور جغرافي، نشر على الموقع الالكتروني https ://addustor com .content

(٤٩) سعيد عبيد علوان السعدي ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(٥٠) نبيل جعفر المرسومي ، حسين حيدر محمد ، المصدر السابق ،ص ٢٠.

(٥١) مهدي البناي ، القناة الجافة العراقية :الحاجة الداخلية وفرص المنافسة الإقليمية ، أوراق في سياسات النقل الوطني ،شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٢٠٢٢ ، ص ٩ .

(٥٢) نبيل جعفر المرسومي ، حسين حيدر محمد ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

(٥٣) ماجد صدام سالم ، التحديات الجيوسياسية لبناء ميناء الفاو الكبير، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، جامعة ميسان، المجلد٢٠ ، العدد ٤٠، ٢٠٢١ ، ص ١١٧ .

(٥٤) مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، المصدر السابق ، ص ١٦.

(٥٥) ماجد صدام سالم ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٦) مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني ، المصدر السابق ،ص ٢١ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠

(٥٨) طالب حسين حافظ ، المصدر السابق ، ص ١٨٤.

(٥٩) نعمة محمد حبيب العبادي ، دور ميناء الفاو الكبير في الامن المحلي والإقليمي، مجلة الخليج العربي ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٤١ ، العدد٤٣، ٢٠١٣ ، ص١٧٤ .

(٦٠) محمد محمود السرياني ، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها ، الرياض ، ٢٠٠١، ص ٥٩ .

(٦١) بدر سيف موسى ، تطور العلاقات البحرية – الكويتية ، نشر على الموقع الالكتروني .https :// Carnegie.com. org

(٦٢) رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٦٣) نهى جاسم حسين ، المصدر السابق ، ص ٩٧

(٦٤) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ١٧٥.

(٦٥) ياسر رحيم كاظم الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٦٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٠.

(٦٧) سوسن صبيح حمدان ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٦٨) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٦٩) هل تهدد اتفاقية خور عبدالله توتر العلاقات بين العراق والكويت مجدداً مقاله نشرت في ٢٣ أيلول ٢٠٢٠ ، نشر على الموقع الالكتروني
https:// sputnik Arabic.ae

(٧٠) المحكمة الاتحادية تقرر عدم دستورية التصديق على اتفاقية خور عبدالله مع الكويت ، مقالة نشرت في ٤ أيلول ٢٠٢٣ ، نشرت على الموقع الالكتروني .
. https:// ARABIC.Cnn.Ae

(٧١) رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

٧٢) علي هادي حميد الشكراوي ، متطلبات انهاء تطبيق الفصل السابع على العراق، مجلة كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٦ ،ص ٦ .

(٧٣) نهى جاسم حسين ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٧٤) رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٧٥) Hussein abdulhasan moehK ،roie of u.s. interests in iraq Kuwait relations after ٢٠٠٣ ، collage of law covernment and International studies university utara Malaysia ،p .١٣،

(٧٦) علي هادي حميد الشكراوي ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٧٧) قاسم محمد الجنابي و ريا صاحب عبد ، إشكالية ترسيم الحدود العراقية– الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع ، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ١٢، ٢٠١٣، ص ١٩.

(٧٨) نص قرار خروج العراق من الفصل السابع ٢٠٢٣، مقالة نشرت على موقع https://shafaq.com

(٧٩) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٨٠) رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(٨٢)[٨٢]نهى جاسم حسين ، المصدر السابق ، ص١٧٦ .

(٨٣)رابعة فلاح سند السيحان ، المصدر السابق ، ص ٤٦.

(٨٤) ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي ، المصدر السابق ، ص١٠٠.

(٨٥)جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

قائمة المصادر

أولًا: الكتب

١. حسن توفيق إبراهيم، *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
٢. جاسم يونس الحريري، *مستقبل الصراع على السلطة في الكويت*، ط١، العبدلي، عمان، ٢٠٢٠.
٣. شفاء المهدرس المطيري، *علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال ١٩٤٦ . ١٩٦١*، ط١، الكويت، ١٩٦٦.
٤. فالح فهد الدوسري، *الأزمات الكويتية . العراقية ١٩٢٢ . ١٩٦١*، ط١، الكويت، د.ت.
٥. فيصل عادل لوزان، *تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت*، ط١، الكويت، ٢٠٢٠.
٦. محمد محمود السرياني، *الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها*، الرياض، ٢٠٠١.
٧. مفيد الزيدي، *الكويت (١٨٩٦ . ٢٠١٨): التطورات السياسية والتجربة الديمقراطية*، ط١، بيروت، ٢٠١٩.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١. أسماء عزروي، *النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي ـ الكويتي (١٩٧٩ ـ ١٩٩١) أنموذجاً*، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٨.

٢. خالد عبد الرحمن العصيمي، *ترسيم الحدود الكويتية والعراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٢.

٣. رابعة فلاح سند السيحان، *العلاقات الكويتية ـ العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٣.

٤. سعيد محمد سلمان المكدمي، *مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، د.ت.

٥. ياسر رحيم كاظم الكعبي، *العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد عام ١٩٩١*، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم، ٢٠٢٢.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي، *ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت*، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧.

٢. خالد عبدالله الياقوت، *النزاع العراقي ـ الكويتي بشأن ميناء مبارك*، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلد ٣٧، العدد ٣.

٣. خضير عباس النداوي، *ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها*، مجلة آراء حول الخليج، البصرة، ١ تشرين الأول ٢٠١١، العدد ٨٥، https://araa.ae

٤. رعد فلاح عبد الخزرجي، *التطورات التاريخية لترسيم الحدود العراقية الكويتية بين المحضر المشترك وقرار مجلس الأمن وأثره في علاقة البلدين*، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد ٣، العدد ١٢، ٢٠٢١.
٥. سرور محمد السيد، *الجذور التاريخية للأزمات الحدودية العراقية . الكويتية*، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ١٣٢، ٢٠٢٣.
٦. سرحان غلام حسين، *وسائل تطبيع العلاقات العراقية الكويتية*، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٧، د.ت.
٧. سهى عبد الستار رشيد سلمان، *السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق دراسة تحليلية مستقبلية*، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ١٥٩.
٨. سعد عبيد علوان السعيدي، *تحديات الربط السككي بين العراق والكويت وفرص البدائل (ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق أنموذجاً)*، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
٩. طالب حسين حافظ، *ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية . الكويتية*، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢.
١٠. قحطان حسين طاهر، *تاريخ النزاع العراقي . الكويتي*، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بغداد، العدد ١٨، ٢٠١٤.
١١. وسناء محمد إبراهيم، *العلاقات العراقية الكويتية عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)*، مجلة دراسات دولية، جامعة النهرين، العدد ٤٣، ٢٠١٦.
١٢. وئام شاكر غني عطرة، *موقف الملك غازي من مشكلة الحدود مع الكويت ١٩٣٣ . ١٩٣٩*، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠١٦.

رابعاً: مواقع الإنترنت

١. المحكمة الاتحادية تقرر عدم دستورية التصديق على اتفاقية خور عبدالله مع الكويت، مقالة نشرت في ٤ أيلول ٢٠٢٣، https://arabic.cnn.ae

٢. نص قرار خروج العراق من الفصل السابع ٢٠٢٣، مقالة نشرت على موقع https://shafaq.com

٣. مؤتمر لإعمار العراق بالكويت... ماذا تتوقع؟، بغداد، ٢٠١٨/١٢/١٢، https://www.aljazeera.net/

٤. تهديد اتفاقية خور عبدالله توتر العلاقات بين العراق والكويت مجدداً، مقالة نشرت في ٢٣ أيلول ٢٠٢٠، https://sputnikarabic.ae

English Refernces

First : Books

١. Hussein Abdulhasan MoehK ،*Role of U.S. interests in Iraq Kuwait relations after* ٢٠٠٣ ،College of Law Government and International Studies ،University Utara Malaysia.